

. بسم الله الرحمن الرحيم .

. المبحث الأول .

. نظرة المعري إلى الضرورة الشعرية .

أبو العلاء المعري:

بادئ ذي بدء لابد أن نعرّج على شيء من سيرة أبي العلاء قبل الدخول في خضم البحث ولو كان هذا العالم أشهر من نار على علم . وهو أحمد بن عبدالله بن سليمان التتوخي المعري ، ولد سنة (٣٦٣ هـ) في معرة النعمان ، ومات فيها سنة (٤٤٩ هـ)^(١) ، وله عدة مؤلفات ، منها كتاب (الأيك والغصون) في مائة سفر لم ينسج على منواله ناسج ، وكتاب (اللامع العزيزي) و(الفصول والغايات) و (لزوم ما لا يلزم) و(رسالة الملائكة) و(رسالة الغفران) و(رسالة الصاهل والشاحج) و(سقط الزند) و (مقال النظم) في العروض ، وشرح بعض كتاب سيبويه ، وشرح دواوين المتنبّي وأبي تمام والبحثري فسامها (معجز أحمد) و(ذكرى حبيب) و (عبث الوليد) ، كان عالماً باللغة ، حاذقاً بالنحو ، جيد الشعر ، جزل الكلام ، أخذ النحو واللغة عن أبيه وعن محمد بن عبدالله بن سعيد النحوي.^(٢)

معنى الضرورة :

لغة : هي : الحاجة^(٣) ، وهي من الإضطرار ، أي: الاحتياج إلى الشيء والإلجاء إليه.^(٤) وقد اضطرَّ إلى الشيء، أي أُلجئ إليه، قال الشاعر:
 عليه وقَلَّتْ في الصديق أوأصِرُهُ أثيبني أخوا ضرورةً أصفَّقَ العدى^(٥)
 أي: احتاج إليه ((واضطرَّه إليه: أحوَّجه وألجَّاهُ، فاضطرَّ، بضم الطاء، والاسمُ: الضَّرَّةُ. والضرورةُ: الحاجةُ))^(١)

(١) ينظر: الأعلام للزركلي ١/١٥٧

(٢) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، الفيروزآبادي ص ٧، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ،

السيوطي ١/٣١٥

(٣) القاموس المحيط (ضرر)

(٤) ينظر: لسان العرب (ضرر)

(٥) الصحاح (ضرر)

اصطلاحاً: ورد تعريف الضرورة عند القدماء على أنها "ما وقع في الشعر دون النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة، أم لا"^(٢). وعند المحدثين ((الضرورة الشعرية هي رخص أعطيت للشعراء في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وذلك بهدف استقامة الوزن وجمال الصورة الشعرية، فقيود الشعر عدة، منها الوزن، والقافية، واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي والجمال الفني، فيضطر الشاعر أحياناً للمحافظة على ذلك إلى الخروج على قواعد اللغة من صرف ونحو.))^(٣).

والضرورة من المواضيع التي شغلت العلماء قديماً وحديثاً لما لها من صلة وثيقة بأصول اللغة و ضوابطها التي تستند إلى الفصاحة والابتعاد عن اللحن والخطأ ، إلا أنها تختص بالشعر دون النثر ، ولم يتفق العلماء على جواز وجودها في اللغة ، فمنهم من أقرها ومنهم من أنكرها واستقبحها ، وكان سيبويه قد أشار إلى وجودها معنىً دون التصريح بها لفظاً ، ويمكن القول أن ابن السراج أول من ذكر مصطلح الضرورة ، وجعلها سبعة أنواع ، وفي هذا يقول الباحث إبراهيم الحندود: ((ولعل أبا بكر بن السراج (٣١٦هـ) قد سبق في بداية القرن الرابع إلى تثبيت مبادئ التصنيف في الضرائر الشعرية بقوله: "ضرورات الشعر أن يضطر الوزن إلى حذف، أو زيادة، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل"^(٤) هذا النص يمكن عدّه الأساس التاريخي الأول لحركة التأليف، والكتابة المنهجية عن الضرورة.))^(٥) لكن السيرافي قد زاد على ابن السراج باثنتين فأوصلها إلى تسع ضرورات ، فكان ابن السراج هو السابق في

(١) القاموس المحيط (ضرر)

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٣/١

(٣) الضرورة الشعرية ، محمد أبو الفتوح غنيم ، موقع ديوان العرب

(<http://www.diwanalarab.com/spip.php>)

(٤) الأصول في النحو لابن السراج ٤٣٥/٣ .

(٥) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود

(<http://vb.arabsgate.com/showthread.php>)

تشخيصها ، ((أما المبكر إلى حصر تلك المظاهر حصراً علمياً فهو أبو سعيد السيرافي(٣٦٨ هـ) حيث يقول: "ضرورة الشعر على تسعة أوجه: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث" (١). وإنما يُعدّ هذا النص لشارح "الكتاب" أصلاً لكل ما ورد في فصول النحاة من نصوص، وإشارات إلى أنواع هذه الظاهرة؛ لأن ابن السراج قد اقتصر على سبعة أقسام فقط ولم يشر إلى ما يقع في الشعر من تذكير المؤنث، إلا أن يكون هذا النقص سهواً من ناسخ كتاب "الأصول" أو محققه)) (٢)

وينبغي على من ينظم الشعر أن يكون على معرفة بسنن اللغة وضوابطها وقواعدها بالقدر الذي يعصمه من الوقوع في الخطأ إذ يجب أن يعرف بمجارة النص لضوابط اللغة بدقة ومراعاة الوزن والبناء الشعري لكن نجد أن الناظم يخرج عن المؤلف والقياس الشائع بضرورات بزيادة لفظة أو نقصانها وهذا ما حفلت به كتب النحو واللغة من مخالفات وصف بعضها بالقبح الذي تستوحش منه النفوس وهي تؤول بالتركيب في نطاق اللفظة أو الجملة إلى عدم الوصول إلى المراد إذ قد يصل الحذف من بنية اللفظة مثلاً إلى البتر مما يؤدي إلى الإختلاط في الصيغ ، فتعد مثل هذه المخالفات شاذة وإن ارتقت إلى أوثق الشواهد اللغوية ، فالأجود الإقتصار على الضرورات الحسنة التي يكون فيها الحذف أو الزيادة أو التغيير الذي يعتري اللفظة ضمن القياس المعروف الذي يهتدي به إلى القصد، وهذا مما ألفته النفس لكثرة شواهد ، وإن معرفة الضرورة وما تتيحها اللغة من البناء الشعري وما يتقبله اللغوي يعد مسألة ضرورية إذ دخلت الضرورة في ميادين البحث اللغوي والنحوي والنقدي (٣) على

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٣٤، ٣٥.

(٢) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود

(<http://vb.arabsgate.com/showthread.php>)

(٣) ينظر: النقد اللغوي عند العرب : د. نعمة رحيم العزاوي ، ص ١٥٥

نطاق واسع ، فالنقاد ينظرون نظرة ذوقية الى الحسن المقبول منها ويشيرون الى القبيح المرذول ويعد وجها من وجوه اجتهاد الشاعر في ميادين الشعر .
ومن براعة الشعراء نجد أن الشاعر يجور مرة على اللغة فيسغفها بغير المقيس ولا المطرد ثمة حاجة بنائية مستحكمة دعتة الى هذا التوسع أو يتحول تحولاً عفويماً بذلك أو يجور على الوزن فيكون هناك كثير من الزخافات والعلل أو يجور على القياس بالتزام حرف أو حرفين أو ثلاثة قبل حرف الروي في أبيات القصيدة ، وهذه الأنماط تدل على مرونة الشعر شكلاً ولغةً وفناً ، فضلاً عن نزعة الشاعر الى الحرية أو صعوبة الإلمام الكامل بضوابط اللغة المعيارية ، ونجد أن النحاة استعملوا مصطلح (الضرورة) في حصر بعض ظواهر بنية لغة الشعر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، وهذا المصطلح لفظ أصولي معروف في آثار الفقهاء والمفسرين ، وهذا يدل على أن الدراسات الفقهية أعطت للنحاة منذ وقت مبكر بعضاً من مصطلحاتها وأساليبها في النظر و منهج البحث غير أن من الباحثين المعاصرين من يحصر آثارها في مناهج النحاة فقط دون ألفاظهم ومصطلحاتهم^(١).

إن معنى الضرورة عند اللغويين والنحاة فيه موضع خلاف كبير نشأت فيه وجهات نظر متعارضة ، فاستعمل النقاد العرب القدامى مصطلح (الرخصة) في موضع الضرورة^(٢) . أما المعاصرون فانصرفوا عن التنبيه على الخطأ اللغوي لجهلهم بفداحة الخطأ وعدم معرفتهم بالضرر الجسيم الذي ينزل باللغة . ونجد أن من اللغويين من لم يتشدد على الشعراء فيما يحدثونه في لغة أشعارهم فيما يكاد يكون غريباً عن أعراف القياس اللغوي السائد على الرغم من توسع بعضهم في ذلك من دون عذر ، وبذلك أرسى مفهوم الضرورة عند جمهور النحاة حتى كادت تكون معياراً مهماً في دراسة لغة الشعر لسعة انتشارها وتعدد وجوها وأنواعها ومستوياتها ، ونجد

(١) ينظر: الخلف النحوي بين البصريين والكوفيين ، محمد خير الطواني: ص ٤٠٥

(٢) ينظر: العمدة لابن رشيق القيرواني ٢/٢٦٩ ، الصناعتين لأبي هلال العسكري : ٥٠

أن أنماط الضرورات ظهرت في الشعر الجاهلي وهو أقدم ما لدينا من مادة شعرية قديمة قدم الحقبة التاريخية التي استقر فيها الشعر العربي بشكله العروضي الكامل فوجد الشعراء أنفسهم في غمرة ذلك أمام نظام إيقاعي دقيق من شأنه أن يصوغوا أشعارهم بصورة متقنة حفاظاً على الظاهرة الجمالية فضلاً عن الظاهرة العروضية لكن هذا لا يعني عدم الخروج عن أعراف القياس اللغوي السائد واللجوء إلى الضرورة من تقديم الألفاظ وتأخيرها وقلبها وإبدالها^(١). ويؤكد أحد الباحثين أن الضرورات التي أتاحت للشعراء كانت متعلقة بالمسائل الهيئية التي لا تخل بالنسق الأساس للغة الذي ينبغي أن يلتزم به كل الشعراء ، وهذه الضرورات حدد استخدامها من اللغويين القدامى ولا يجوز للمولد أو المحدث أن يحدث شيئاً غير ما أحدثه الأوائل إلا إذا استند إلى شواهد ومقدمات متواترة في الشعر القديم.^(٢)

وبهذا كانت الضرورة مجالاً واسعاً بين من رفضها وبين من استعملها . إلا أن ما يعيننا هنا هو أننا سنعرض في هذا البحث رأي المعري في الضرورة الشعرية .

رأي المعري في الضرورة:

تعرض المعري لمسألة الضرورة الشعرية ناقداً لغوياً يقيم نقده على الدرس والتتبع والذوق بعيداً عن العصبية والتزمت والجمود ، ورفدت جهوده اللغوية النقد اللغوي العربي بحصيلة جديدة مدته بزاد خصب فضلاً عن مادة وفيرة إذتحدث عن قضايا نقدية ... في كتبه ورسائله بحديث واسع ، وليس هناك كتاب ينفرد بمسألة وأحكامه النقدية تتسم بالإيجابية ويصل إلى نتائج سليمة بعيدة عن التعصب والهوى ، وأتى بشواهد الشعر التي تدعم هذه الضرورة ، وقسم الضرورات الشعرية إلى ثلاثة أنواع من حيث سماعها وشذوذها ، فالضرورات عنده (مقيسة - مسموعة - شاذة عن

(١) ينظر: اتجاهات النقد الأدبي في القرن الخامس الهجري ، د. منصور عبدالرحمن ص ١٨٢

(٢) ينظر: الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي ، د. جابر عصفور ص ١٤٣

القياس والسماع) ^(١). والتقسيم الذي اعتمده المعري اعتمده المتقدمون الأوائل ، فالضرورة المسموعة هي ضرورة وردت في شعر المتقدمين وسمعت عنهم وهي مقيسة على المسموع ، أما الشاذة فهي الضرورة التي لم ترد في شعر متقدم ، وتكون خارجة عن السماع والقياس وليس هناك من منفذ في أن تقاس هذه الضرورة على غيرها من الضرورات ، ولذلك لا يجوز أن يجنح الشاعر إلى هذه الضرورة ولو كان العكس لما وصفت بالشذوذ .

ويكون المعري بموقفه هذا متابعاً للرأي الذي لا يسمح للمحدثين أن يحدثوا شيئاً غير ما أحدثه المتقدمون ، وبذلك تكون النظرة إلى القياس اتباعية إذ يعتمد الشعراء على ما تعلموه وحفظوه ، لا على ما اكتشفوه بأنفسهم. ويقسم المعري الضرورة من حيث موقعها في الكلمة إلى ضرورة (صدرية ، وعجزية ، وحشوية) ^(٢). وبذلك يتبين أن الضرورة لا تنفرد بموقع خاص في الكلمة بل ربما تكون الضرورة في صدر الكلمة أو وسطها أو آخرها ، وهذا التقسيم كما يبدو دقيق .

وليس هذا فحسب وإنما جعل الشعراء في ضوء الضرورات على ثلاث درجات (مصيب ، ومخطئ ، ومضطر) وبهذا التقسيم يحاول المعري أن يخرج الضرورة من دائرة الخطأ اللغوي عندما يكون الشاعر مضطراً إذ يجوز له استعمالها دون خوف من الوقوع في الخطأ . ومع أنه كان يقر الضرورات في الشعر إلا أنه كان يستنكرها ويرى فيها مظهراً من مظاهر الضعف عند الشاعر ^(٣).

(١) رسائل أبي العلاء المعري ص ٦٥

(٢) رسائل أبي العلاء ص ٧٨

(٣) اتجاهات النقد الأدبي في القرن الخامس الهجري ، ص ١٨٣

. المبحث الثاني .

مواضع الضرورة عند أبي العلاء لغوياًً ونحوياً

ذكر المعري في كتبه ورسائله المختلفة التي صنفها مواضع متعددة من الضرورات ، منها ما وقع في النحو ، ومنها ما يتعلق باللغة ، كان في بعضها موافقاً سيبويه وبعض نحاة البصرة، وفي بعضها مخالفاً وفي بعضها منفرداً. ومن هذه الضرورات:

تسكين المتحرك:

من المواضع التي ذكرها المعري في هذا تسكين امرئ القيس الفعل المضارع ضرورة وكان حقه الرفع إذ قال ((وقد حملت الضرورة الكندي على أن يسكن الباء في قوله:

فاليوم أشرب غير مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واغلي^(١)

هكذا أنشده سيبويه وقد خولف في هذه الرواية))^(٢). اختلفت أقوال العلماء في هذا البيت ما بين قائل بالضرورة وبين رافضها ، وكذلك اختلفوا في رواية بيت امرئ القيس المذكور آنفاً ، فجعل سيبويه هذا التسكين من الإشمام ويكون في الرفع ولم يرد في النصب إذ قال: "وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم". وذلك قول الشاعر، امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقبٍ ... إثمًا من الله ولا واغلي^(٣)

وجعلت النقطة علامة الإشمام. ولم يجئ هذا في النصب، لأن الذين يقولون: ((كبدٌ وفخذٌ لا يقولون في جملٍ: جملٌ))^(٤)

(١) ديوان امرئ القيس ص ١٣٤

(٢) رسالة الصاهل والشاحج للمعري ١٣٩

(٣) ديوان امرئ القيس ص ١٣٤

(٤) الكتاب لسيبويه ٣٨٤/١

وذكر ابن فارس والسيوطي ان ذلك من اختلاس الحركات. ^(١) وقيل : نزلت حركة الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب ، وحذفت منه حركة الإعراب تخفيفاً ^(٢) ((والمبرّد والزجاج ينكران ذلك ولا يعتدان بالأبيات الواردة فيه لشذوذها وضعف الرواية)) ^(٣). وقد يعزو بعضهم تسكين الباء في هذه الكلمة الى النقل ، فأطلق عليه ابن السراج اسكان الاستنقال ، ولم يجزه لأنه يلغي حركة الإعراب. ^(٤) وجعلها الجرجاني من اللحن والاعلاط التي يقع فيها الشعراء إذ قال ((دونك دواوين الجاهلية والاسلام ولاتجد فيها قصيدة الا وفيها بيت لايسلم من قدح فيه اما في اللفظ او النظم او الترتيب والتقسيم او معناه أو اعرابه!!!!.....ففيهم اعتقد الناس الحجة ولو نظرت لوجدت كثيرا من أشعارهم معيبة مسترذلة!!!!.....لكن الظن الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم!... فهذا أمرؤ القيس يقول:

ايا راكبا [بلغ] اخواننا من كان من كندة أو وائل

فنصب بلغ!!!!.....)) ^(٥). وقال عبد القادر البغدادي: ((يريد: بلغن إخواننا، ألا ترى أن النون لا يمكن أن يقال إنها حذفت على توهم اتصالها بساكن)) ^(٦). والذين قالوا انها من الضرورة كثيرون ولا سيما ابن جني الذي استدلل بأن هذا موجود في كلام العرب ويدعمه القياس والسماع ، مؤيدا رأي أبي علي الفارسي ، ورد على من أنكر كونها من الضرورة كالمبرد وغيره، جاء في الخصائص: ((وأما (إن الله يأمركم) و(فتوبوا إلى بارئكم) فرواها القراء عن أبي عمرو بالإسكان ^(٧)، ورواها سيبويه بالاختلاس لكن قوله : (فاليوم أشرب غير مستحقب ...)

^(١) ينظر: الصحابي في فقه اللغة لابن فارس ٥ ، المزهر للسيوطي ٢٥٦/١

^(٢) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٢٩٩ - ٣٠٠

^(٣) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء ١١٠/٢

^(٤) الأصول في النحو لابن السراج ٣٦٤/٢

^(٥) الوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني: ١٣

^(٦) خزائن الأدب ٢٣١/٤

^(٧) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص ٢٠، ٣٩٢، التيسير في القراءات السبع لابي عمرو الداني ص

وقوله : سيروا بنى العمّ فالأهوازُ منزلُكم ... ونهر تيّرى ولا تعرفكم العربُ (١) .
 فمسكن كله . والوزن شاهده ومصدّقه وأما دفع أبي العباس ذلك فمدفوع وغير ذى
 مرجوع إليه . وقد قال أبو علي في ذلك في عدة أماكن من كلامه وقلنا نحن معه ما
 أيده وشدّ منه . وكذلك قراءة من قرأ (بلى) وعلى ذلك قال الراعي (٢):
 تأبى قضاةً أن تعرف لكم نسبا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد
 فإنه أسكن المفتوح)) (٣)

وذكر ابن عصفور في كتابه ضرائر الشعر في فصل النقص أن هذه من
 الضرائر الحسنة ، إذ قال ((ومنه حذف علامتي الإعراب - الضمة والكسرة من
 الحرف الصحيح تخفيفاً إجراءً للوصول مجرى الوقف أو تشبيهاً للضمة بالضمة من
 (عَضُد) وللكسرة بالكسرة من (فَخِذ) و (إِبِل))) (٤) واستدل ببيت امرئ القيس وغيره وردّ
 إنكار المبرد والزجاج أنها من الضرورات لأنهما يزعمان أن الرواية الصحيحة (فاليوم
 فاشرب) و (بدا ذاك) و أجاز ذلك لأنه وارد في القياس والسماع ، ودعم قوله بإيراد
 شواهد من القراءات الصحيحة ، اذقال: ((والصحيح أن ذلك جائز سماعاً وقياساً .
 أما القياس فأن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام ، لا يخالف
 في ذلك أحد منهم ، وقد قرأت القراء : {مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا} (٥) بالإدغام (٦) ، وخط في
 المصحف بنون واحدة ، فلم ينكر ذلك أحد من النحويين . فكما جاز ذهابها للإدغام ،
 فكذلك ينبغي أن لا ينكر ذهابها للتخفيف . وأما السماع فثبت التخفيف في الأبيات
 التي تقدم ذكرها . وروايتها بعض تلك الأبيات على خلاف التخفيف لا يقدر في
 رواية غيرهما . وأيضاً فإن ابن محارب قرأ {وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ} (٧) .

(١) البيت لجرير بن عطية ، ينظر : شرح ديوان جرير ص ٤٨ .

(٢) ديوان الراعي النميري ص ٧٩

(٣) الخصائص لابن جني ٣٤١/٢

(٤) الضرائر لللوسي ٩٣

(٥) سورة يوسف / الآية ١١

(٦) ينظر جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني ص ٥٦١ ، تقريب النشر في القراءات العشر للجزري ص ٤٦

(٧) البقرة ٢٢٨

بإسكان التاء ^(١) . وكذلك قرأ الحسن {وما يُعِدُّهُمُ الشَّيْطَانُ} ^(٢) بإسكان الدال)) ^(٣) أما ابن مالك فقد أجازها مطلقاً ^(٤).

ويرى بعض العلماء ان هذا ليس من الضرورة لأن من العرب من يجيز حذف الاعراب ، ((وروي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: إن قبيلة تميم تجيز حذف الحركة الإعرابية أحياناً، ونظن أنها كانت تجيز ذلك إذا توالى الحركات في مثل قوله تعالى في سورة البقرة: {وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابُ} ^(٥) بتسكين الميم وبذلك كان يقرأ أبو عمرو بن العلاء وهو تميمي، ويعلق ابن مجاهد في كتابه القراء السبعة ذلك للتخفيف في النطق أي لا لطرح الإعراب.)) ^(٦) بل أن بعضهم لم يجز القول بالضرورة وكان موقفهم المنع مطلقاً في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين ((وقد بدا ذاك)) و((اليوم أسقى)) ^(٧) ... ومن المحدثين يرى الدكتور أحمد بن عبد الله السالم ان ما ورد في بيت امرئ القيس بتسكين (أشرب) وفي بيت جرير بتسكين (تَعْرِفُكُمْ) ليس من الضرورة لورود مثلها في القراءات القرآنية إذ قال: وكان الأولى ألا يعد ما في هذين البيتين ضرورة؛ لورود مثله في القراءة القرآنية، عملاً بالمبدأ الذي قرره من جواز الاستشهاد بالقراءات صحيحها وشاذها ^(٨). من هنا نرى أن المعري كان مع اغلب العلماء الذين قالوا إن تسكين الفعل المضارع (أشرب) في بيت امرئ القيس ضرورة ، وأقول أن هذا البيت اذا اردنا ان نضع الضرورة جانبا ، فيه أمران:

^(١) ينظر: النشرفي القراءات العشر ص ٢١٤

^(٢) النساء ١٢٠

^(٣) ضرائر الشعر ٩٥ ، وينظر: المحتسب في تبيين وجه شواذ القراءات والايضاح عنها لابن جني ١٢٢/١

^(٤) ينظر: همع الهوامع لليسوطي ٢١٨/١

^(٥) آل عمران ١٦٤

^(٦) ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٥

^(٧) همع الهوامع ٢١٨/١

^(٨) ينظر: حذف حروف المعاني للضرورة أ.د. أحمد عبد الله السالم: ٢٥ موقع الألوكة

الأول : أن التسكين خلاف الاعراب وان الشاعر أراد بذلك أن يدل على أنه في شربه سوف يتجاوز الحدود ويخرج عن الحدود ويشرب بلا خوف ولا اكتراث ولا مبالاة لأية عاقبة.

والثاني : أن الفعل فعل أمر لا مضارع ، وهو أنه يحث نفسه على الشرب بلا قيد ولا خوف من إثم. والله أعلم

أما اذا كان التسكين في وسط الفعل أو الاسم فإن المعري لم يعتبر ذلك من الضرورة بل من القليل الذي جاء في لغة ربيعة ، كقول الراجز :
وَرَدَ عَلَيْهِ طَالِبُ الْحَاجَاتِ

ولكن يشترط أن لا يكون متحركا ((بضم أو كسر في الطرف ، فيقولون : كَرَمَ ، أي: كَرَمَ ، وَعَلِمَ ، أي: عَلِمَ ، وقياس لغتهم أن يقولوا : كَبَدَ ، وكنَفَ ، في الكبد والكتف قال القطامي : (1)

إِذَا نَشِبَتْ مَخَالِبُهُ وَعَلَقَتْ لَهُ الْأَنْيَابُ تُرْكَ لَه الْمَرَاؤُ

يريد: نَشِبَتْ ، و عَلَقَتْ ، و تُرْكَ . وقال آخر:

إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ النَّبِيذِ ثَرِيدَةً مَبْلَقَةً صَفْرَاءُ شَحْمٍ جَمِيعُهَا

فَإِنَّ النَّبِيذَ الصَّرْدَ إِنْ شُرِبَ وَحْدَهُ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ أَحْرَقَ الْكَبِدَ جَوْعَهَا)) (2)

تحريك الساكن:

١- تحريك الاسم: من الضرورات التي ذكرها المعري تحريك الحرف الذي حقه التسكين ، قال:

((والعرب تسمى العسل دبساً. وكذلك فسروا قول أبي زيد :

فنهزة من لقوا حسبتهم أشهى إليه من بارد الدبس

(1) في ديوان القطامي ص ١٤٥: اذا هدرت شفانقه ونشبت له الأظفار تُرْكَ له المداؤ

(2) رسالة الصاهل والشاحج ١٣١

حرك للضرورة))^(١). ويقصد بذلك تحريك حرف الباء بالكسر ، ويدل على ذلك قول الزبيدي ((وَرِيْمًا سُمِّيَ عَسَلُ النَّحْلِ دِبْسًا بِكَسْرِ الدَّالِ وَالْبَاءِ))^(٢) والأصح أنه ليس في تحريكه ضرورة وإنما فرقوا بينه وبين دبس التمر، فذلك بسكون الباء وهذا بكسر الدال والباء^(٣). وذكر المعري موضعاً آخر حرك فيه الساكن ، فقال: ((فأما الوداع فإنه إذا عصفت به شمال الرعب زف راله وفزعت أجراله ، فكان مثله مثل الساكن إذا حرك لإقامة الوزن كما قال زهير:

لم ينظر به الحَشَكُ^(٤) وإنما هو: الحَشَكُ))^(٥). والأصل إسكان الشين ومعناه اجتماع اللين^(٦). ويذكر ابن عصفور أن فيها زيادة حركة ، حرك الشين لما اضطر إلى حركتها بالفتح^(٧) ، ولكن هذا لا يدل على اضطرار الشاعر إلى التحريك ، لأنه حتى لو بقي على أصله ولم يحرك سيبقى الوزن قائماً ولا يختل .

٢- تحريك الفعل

ومنها تحريك فعل الامر والأصل تسكينه ، ذكر ذلك المعري في قوله:

((و حملت الضرورة البكري على أن حرك الباء في قوله :

إضربَ عنك الهموم طارقها ضريك بالسوط قونس الفرس

والبصريون يرون أنه أراد النون الخفيفة فحذفها وبقيت الحركة))^(٨).

(١) رسالة الغفران ٨

(٢) تاج العروس للزبيدي (دبس)

(٣) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (دبس) ، تاج العروس (دبس)

(٤) في ديوانه ص ٨١: ((كما استغاثَ بسِيءٍ فَرُّ قَيْطَلَةٍ خافَ العيونَ ، فَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الحَشَكُ))

(٥) رسالة الصاهل والشاحج ١٣١

(٦) ينظر: التنبيه على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري ٢١

(٧) ينظر: ضرائر الشعر ١٨

(٨) رسالة الصاهل والشاحج ١٣٩

وأكثر العلماء يقولون أن أصلها (اضرين) أي الفعل متصل بنون التوكيد الخفيفة^(١)، فحذفت النون ضرورة^(٢)، ويصفه بعضهم بالشذوذ، إذ ذكر ابن منظور أنه ((من الشاذ لأن نون التأكيد الخفيفة لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن كقول الآخر:

لا تهين الفقير علك أن تخضع يوماً والدهر قد رفعه

أراد لا تهينين، وحذفها ههنا قياس ليس فيه شذوذ))^(٣)

ونصب الباء من اضرب يريد النون الخفيفة جعل الفتحة بدلاً منها، وقيل أن الضرب هنا مجازي وهو مستعار لمعنى الطرد والصراف^(٤).

((وكان أبو زيد الأنصاري وهو أحد شيوخ سيويوه يجعل الفصيح والشاذ سواء فضلاً عن أبي عمرو والأصمعي كما مرّ بنا. وقد أدرك المتأخرون ذلك فذهبوا إلى إن الشاذ ليس هو الخارج عن سنن نظام العربية وليس بتقرّده أو قلّته فلا يقاس عليه إنما هو الخارج عن سنن القياس العقلي المنطقي كحذف نون التوكيد في قول الشاعر:

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس

فقد يقاس على القليل والنادر والشاذ لموافقته القياس ويمتنع على الكثير لمخالفته القياس))^(٥) أما ابن عصفور فإنه يقول ((والصحيح أنه حذفها تخفيفاً لما كان حذفها لا يخلّ بالمعنى، وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دليلة عليها))^(٦).

دخول الحرف على مثله:

ومن ذلك دخول اللام على اللام، وذكر المعري ذلك في موضعين، هما (لما) و(قد)، جاء ذلك في قوله: ((وكأني بالقسيس المقيم بمعرة النعمان قد خرج فنزل على

(١) ينظر: تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات، شرح شواهد الكشاف - محب الدين الأفندي ص ٤٣١

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الانصاري ٦٤٢/٢، تاج العروس (قنس) ٤٢٩/٨

(٣) لسان العرب (قنس) ١٢/٢٠٠

(٤) ينظر: شرح المفضليات ٧٥

(٥) ينظر: القياس النحوي بين التجريد العقلي والاستعمال اللغوي، د. حسن منديل حسن العقيلي (شبكة صوت العربية)

<http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=co>

(٦) ضرائر الشعر ١١١

القسيس المقيم بتل منس ، فكان مثلهما مثل اللامين تدخل احدهما على الأخرى عند
الضرورة ، كما أنشد الفراء:

لددتهم النصيحة أي لَدْ فمَجَّوا النصح ثم تنوا ففأوا
فلا والله لا يُرجى لما بي ولا لِلِما بهم أبداً شِفَاءُ
وأنشد أيضاً :

فلئن قومٌ أصابوا عِرَّةً وأصبنا من زمانٍ رَتَقَا
لَلقَد كنا لدى أرْحَلْنَا لَصنِيعين : لباسٌ و ثَقِيٌّ (١)

فقد دخل حرف الجر على حرف مثله ((مع أن حروف الجر لا تدخل إلا في
الاسم)) (٢) . وهذه من المواضع المختلف فيها، فمنهم من يعد دخول حرف على
مثله من الأمور الشاذة ، جاء في أوضح المسالك: ((وَشَدَّ اتَّصَالَ الحرفين كقوله :
(إِنَّ إِنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَالَمُ ...)

وَأَسْهَلُ منه قَوْلُهُ :

(حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ ... لأن المؤكِّد حَرْفَانِ فلم يَتَّصِلْ لفظٌ بمثله وأشدُّ منه
قوله :

(وَلَا لِلِما بِهِمْ أَبداً دَوَاءُ ...) لَكُونِ الحرف على حرف واحد (٣)

وعند أصحاب هذا الرأي أن هذا من ((الشاذ الذي لا يعرج عليه ولا يؤخذ به
بالإجماع)) (٤)

وليس هذا فحسب وإنما استقبحوه وعدوه من عيب الكلام وفساده ، ويسمونه
بالخزم (٥)، قال ابن فارس: ((ومما يُفسد الكلام وَيَعْيِبُهُ الخَزْمُ ولا نريد بِهِ الخَزْمَ
المستعمل في الشعر، وإنما نريد قولَ القائل:

(١) رسالة الصاهل والشاحج ١٥١

(٢) شرح الرضي على الكافية للاسترأبادي ٣٨٧/١

(٣) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ٣٤٣/٣

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف للابن العربي ٥٧١/٢

(٥) الخزم: زيادة حرف أو أكثر في أول صدر البيت أو أول عجزه (ينظر موسوعة العروض والقافية ٢٠/١)

ولئن قومٌ أصابوا غرّةً ... وأصبنا من زمان رَقًا
لَقَدْ كُنَّا لَدَى أزماننا لِشَرِيحِينَ لِبَاسٍ وَتَقَى
فزاد لأمًا على " لقد " وهو قبيح جدًا.
ويزعم ناسٌ أن هذا تأكيد كقول الآخر:
فَلَا وَاللَّهِ لَا يُقَى لِمَا بِي ... وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أبدأً دَوَاءً

فزاد لأمًا على " لِمَا " وهذا أقبح من الاول ، فأما التأكيد فإن هذا لا يزيد الكلام قوة، بل يقبحه. ومثله قول الآخر:

وصالياتٍ كَمَا يُوْتُقِينَ

شوكل ذا من أغاليطٍ من يغلط، والعرب لا تعرفه.)) (١) وهذا يعني أن بعض النحاة يعد احدى اللامين زائدة مؤكدة ، قال ابن جني ((وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به)) (٢) . يذكر ابن هشام أن هذا ((من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد)) (٣) ويرى بعضهم أن هذا من التوكيد الذي يثقل الكلام ((فقد تكرر حرف اللام "لِلمَا" بغير فصل ولا إعادة شيء. والتوكيد هنا واضح النقل؛ لأن الحرف قردي؛ فتكراره مباشرة يزيد ثقله ويوضحه)) (٤).

ولا يجوز هذا التكرار وإعادة الحرف عند بعض العلماء الا اذا كان بينهما فاصل ، لكنهم اجازوه في ضرورة الشعر ، قال السيوطي : ((ولا تجوز إعادته وحده دون فصل إلا في ضرورة كقوله :

ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدأً دَوَاءً (((٥). وهذا المنع كان عند البصريين ، لكن الكوفيين أجازوا ذلك ، وقد بين ذلك السيوطي في قوله: ((أجاز الفراء الجمع بين لامين نحو: إن زيدا للقد قام، وأنشد:

(١) الصاحبي ٩ ، وينظر : المزهر ١/١٧٧

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني ١/٢٨٣، وينظر: شرح الرضي ٤/٢٨٥

(٣) مغني اللبيب ١/٤٦٢

(٤) النحو الوافي عباس حسن ٣/٥٤٣

(٥) همع الهوامع ٣/١٧٤

فلئن يوماً أصابوا عِزَّةً * * وَأَصْبَبْنَا من زمان رنقاً
للقد كانوا لدى أزماننا * * بصنيعين لباس وتقى

ومنع ذلك البصريون وقالوا الرواية : فلقد)) (١) لأن في ذلك اجتماع حرفين معناهما واحد بلا فاصل ((فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما)) (٢) فحروف الجر من الحروف التي يجب اتصالها بما بعدها ((لأنها لا تنفك عن مجرور بعدها، أو بآخر نوع منها، كالضمائر المتصلة، فإنه لا يكرر وحده إلا في ضرورة الشعر)) (٣). وأشار البغدادي الى ان العرب تستعمل اللام مع قد بكثرة ((فأدخل على لقد لاما أخرى، لكثرة ما تلزم العرب اللام في لقد، حتى صارت كأنها منها)) (٤) ومن هنا نستنتج أن المعري يذهب مذهب البصريين في اعتبار دخول حرف الجر (اللام) على مثله من الضرورة الشعرية.

نقل الحركة : ذكر المعري أنه قد يضطر الشاعر فينقل الحركة من الحرف إذا وقف عليه، إلى ما جاوره من الحروف ، قال: ((والمعنى بما ذكرت قول الراجز(٥):

عَجِبْتُ وَالِدَهُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ من عَنزِيٍّ سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبُهُ

نقل حركة الهاء إلى الباء..... وقال طرفة (٦):

حَابِسِي رَبْعٌ وَقَفْتُ بِهِ لو أَطِيعُ النَّفْسَ لَمْ أَرْمُهُ

وقد ذهب بعض الناس إلى أن هذا ليس بضرورة؛ وإن كان كما زعم فإنه قليل كقلة ما يستوحش منه الفصحاء.)) (٧) . وذكر سيبويه أن ذلك يكون في الفعل

(١) همع الهوامع ٥٠٧/١

(٢) المصدر نفسه ٥٠٧/١

(٣) شرح الرضي ٣٦٤/٢

(٤) خزنة الأدب عبدالقادر بن عمر البغدادي ١٩٤/٤

(٥) هو زياد الأعجم ، والبيت في ديوانه ص ٤٥

(٦) ديوان طرفة ص ٧٩

(٧) رسالة الصاهل والشاحج ١٣٢

المضارع ((إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار ليكون أبين لها كما أردت ذلك في الهمزة ، وذلك قولك: ضربته واضربه وقده ومئه وعنه. سمعت ذلك من العرب ألقوا عليه حركة الهاء حيث حركوا لتبينها. قال الشاعر وهو زياد الأعجم:

عجبت والدهر كثير عَجْبُهُ من عنزي سبني لم أضْرِبُهُ

وقال أبو النجم: فقرين هذا وهذا أزله

وسمعا بعض بني تميم من بني عدي يقولون: قد ضربته وأخذته كسروا حيث أرادوا أن يحركوها لبيان الذي بعدها لا لإعراب يحدثه شيء قبلها كما حركوا بالكسر إذا وقع بعدها ساكن يسكن في الوصل وكذلك قد ضربته فلانة وعنه أخذت فتسكن كما تسكن إذا قلت: عنها أخذت. وفعلوا هذا بالهاء لأنها في الخفاء نحو الهمزة. ((^١) ومن هنا يتضح أن سيبويه يعدها من لهجات القبائل لا من الضرورة ، وقيل: ((الشاهد فيه نقل حركة الهاء إلى الباء في الأول، وإلى اللام في الثاني ليكون أبين في الوقف، لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها))^(٢). أما المبرد فلم يقرب أن ما حصل في قول زياد الأعجم من الضرورة ، بل يعد نقل حركة المتحرك إلى الساكن الذي قبله من الأمور المطردة ، وقد أورد على ذلك شواهد إذ قال : ((ومن مذاهبهم المطردة في الشعر أن يلقوا على الساكن الذي يسكن ما بعده لتقييد حركة الإعراب، كما قال الراجز: أنا ابن ماوية إذ جد النَّقْرُ

يريد: النَّقْرُ يا فتى، وهو: النقْرُ بالخيل، فلما أسكن الراء ألقى حركتها على الساكن. الذي قبلها وشبيهه بهذا قوله:

(١) الكتاب لسيبويه ٣٩/٤

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢٦١/٤

عجبت والدهر كثيرٌ عجبه ... من عنزي سبني لم أضربه

أراد: " لم أضربه " ، يا فتى، فلما أسكن الهاء ألقى حركتها على الباء، وكان ذلك في الباء أحسن لخفاء الهاء. وقال طرفة:

حابسي ربعٌ وقفْتُ به لو أطيعُ النفسَ لم أرمُءُ

ولم يلزمه رد الياء لما تحركت الميم، لأن تحركها ليس لها على الحقيقة، وإنما هي حركة الهاء.)) (١)

الترخيم في غير النداء

أشار المعري إلى أن الترخيم إذا حصل في غير النداء فهو ضرورة ، فقال: ((الترخيم يوجد في النداء دون غيره فإذا جاء في غير النداء فإنما تلك ضرورة، كما قال:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقُ لِرُؤْيَيْتِهِ ... أَوْ أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عِلْمُوا

وكما قال الآخر:

وَلَيْلَةٌ صَرِيْمُهَا كَالْحَرِّ ... أَذْلَجْتُهَا مِنْ أَجْلِ أُمَّ عَرَّ

وَأُمُّ عَرَّ مِنْ عَتِيْقِ الْبُرِّ

يريد: أم عزة.)) (٢) وهذه من الأمور التي ذكرها سيبويه وأجازها ، وبين أن الشعراء ترخم ((في غير النداء اضطراراً قال الراجز: وقد وسطتُ مالِكا وحنظلا وقال ابن

(١) الكامل في اللغة والأدب للمبرد ١٥١/١

(٢) رسالة الصاهل والشاحج ١٤٩ - ١٥٠

الأحمر:

أبو حنّس يؤرقنا وطلق ... وعمّارٌ وأونةٌ أثالاً

يريد: أثلة. وقال جرير:

ألا أضحت جبالكم رِماما ... وأضحت منك شاسعةً أماما

يشقّ بها العساقِلُ مؤجّداً ... وكلُّ عرندسٍ ينفي اللّغاما

وقال زهير:

خذوا حظكم يا آل عِكرم واذكروا ... أوأصِرنا والرّحمُ بالغيب تُنكرُ

وقال آخر، وهو ابن حَبْناء التميمي:

إن ابن حارثَ إن أشتقَ لرؤيته ... أو أمتدحه فإن الناس قد علموا)) (١)

وعند ابن مالك أن المنادى لا يرخم الا في الضرورة، وإذا حصل في غيرها فهو شذوذ إذ قال: ((ولا يرخم في غيرها يعني في غير الضرورة منادى عار من الشروط إلا ما شذ من يا صاح وأطرق كراً على الأشهر، إذ الأصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذاً.)) (٢). وقد ميز النحاة بين نوعي الترخيم في هذا الشأن فإذا كان على لغة من لا ينتظر أجازوه اجماعاً وإذا كان على لغة من ينتظر أجازوه سيبويه ومنعه المبرد. (٣).

ولم يكتف بعض العلماء بالقول بجوازه بل أشاروا إلى كثرة وجوده في كلام العرب.

واستدل بعض النحاة على جوازه بإيراد شواهد على ذلك (٤)، قال

الخصري: ((ويشهد للجواز قوله:

(١) الكتاب، ١٤٧/١

(٢) شرح الاشموني على الفية ابن مالك ٢٦٦/١

(٣) ينظر: حاشية الصبان على ألفية ابن مالك ٢٧٣/١

(٤) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٤٥٨/٣، أسرار العربية لأبي البركات الانباري ٢١٨/١

ألا أضحت جبالكم رَمَامَا

وأضحت منك شاسعةً أماما

وقوله:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيَيْهِ

أَوْ أَمْتَدَحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

فرخم أمانة وحارث بحذف الناء وأبقى ما قبلها على فتحه لانتظارها وإلا لضم الأول،
وكسر الثاني منوناً والله أعلم.)) (١)

من هنا نرى أن المعري كان متبعاً مذهب سيبويه في هذه المسألة.

الإكفاء

وهذا يحدث في الشعر ويدور موضوعه حول اختلاف القوافي للقصيدة الواحدة ، قال الزبيدي: ((أكفاً: خالف بين ضروب إعراب القوافي التي هي أواخر القصيدة وهو المخالفة بين حركات الروي رُفَعاً وَنَصَباً وَجَرّاً أَوْ خَالَفَ بَيْنَ هِجَائِهَا أَيِ الْقَوَافِي فَلَا يَلْزَمُ حَرْفًا وَاحِدًا تَقَارَبَتْ مَخَارِجُ الْحُرُوفِ أَوْ تَبَاعَدَتْ..... وهو أي الإكفاء أحد عيوب القافية الستة التي هي : الإيطاء والتضمين والإقواء والإصراف والإكفاء والسناد)) (٢) . وقد ذكر المعري أن هذا العيب قد يحدث في الشعر ضرورة ، فيجيء الشاعر بحرف لا يقارب الأول كما قال الشاعر:

فقال لِخَلِيٍّ ارْحَلَا الرَّحْلَ إِنِّي ... بِعَاقِبَةٍ وَعَاقِبَاتُ تَدُورُ

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ ... لَمَنْ جَمَلٌ رَحُو الْمِلَاطِ نَجِيبٌ (٣)

ويطلق البعض على هذه الظاهرة: الإجازة أو: (الإجازة) : ((وهو اختلاف الروي بحروف متباعدة المخارج في قصيدة واحدة ، وسمي بذلك لتجاوزه الحدود المرسومة وتعديها ، مثل:

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢٧٣/١

(٢) تاج العروس (كفاً)

(٣) ينظر: رسالة الصاهل والشاحج ٩٣

خَلِيلِي سِيرَا وَاتْرَكَ الرَّحْلَ إِنْنِي بِمَهْلَكَةٍ وَالْعَاقِبَاتُ تَدُورُ
فَبِينَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخُو الْمَلَاظِ نَجِيبٌ

البيت الأول رويه الراء، والثاني الباء، والحرفان مختلفان ومتباعدان في المخرج ((^(١))
لكن من العلماء من له رأي آخر ، فلم يعد هذه من عيوب الشعر ، وإنما جعلها
من الكلام الفصيح الذي لا ينكر ، قال الأخفش: ((وسمعت الباء مع اللام، والميم مع
الراء، كل هذا في قصيدة.

قال الشاعر:

ألا قد أرى لم تكن أم مالك ... بملك يدي أن البقاء قليل

وقال فيها:

رأى من رفيقيه جفاءً، وبيعهُ ... إذا قام بيتاً القلاصَ ذميمُ
خَلِيلِي حَلًّا وَاتْرَكَ الرَّحْلَ إِنْنِي ... بِمَهْلَكَةٍ وَالْعَاقِبَاتُ تَدُورُ
فَبِينَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: ... لِمَنْ جَمَلٌ رَخُو الْمَلَاظِ نَجِيبٌ؟

وهذه القصيدة كلها على اللام. والذي أنشدها عربي فصيح لا يحتشم من إنشاده
كذا. ونهيناه غير مرة. فلم يستنكر ما يجيء به. ((^(٢)) . ومنهم من يرى أن بعض
الشعراء كانوا ينظمون القصيدة باختلاف القافية وهي من الأمور السائغة عند بعض
العرب، قال التنوخي: ((ويجوز أن يكون الوقوف على أواخر الأبيات يسوغ ذلك لهم.
وأنهم يرون كل بيت قائماً بنفسه، كما رواه العجير السلولي في قوله:

فَقَالَ لِخَلِيَّتِهِ ارْحَلَا الرَّحْلَ إِنْنِي ... بِعَاقِبَةٍ وَالْعَاقِبَاتُ تَدُورُ
بَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رَخُو الْمَلَاظِ نَجِيبٌ

قيل إن قائله أنشده كذلك فنهى عنه فلم ينته.... وهذا كله إكفاء ((^(٣))

لكن بعضهم رفض هذه الرواية وزعم ان فيها تحريفاً لأن القصيدة منظومة على قافية
اللام وقالوا: ان الرواية الصحيحة :

(١) موسوعة العروض والقافية ١٠٠

(٢) القوافي للأخفش الاوسط ٧/١

(٣) القوافي لأبي يعلى التنوخي: ١٦-١٥/١

((فبيناهُ يشري رحلُهُ قال قائلٌ ... لمن جَمَلٌ رخوُ المِلاطِ ذُلُومُ

والقطعةُ لاميةٌ، ووقع في كتاب سيبويه: " نجيبٌ " ، وتبعهُ النحاةُ على التحريف. وهي
قطعةٌ غراءٌ.)) (١)

وقد وافقت رواية المعري للبيت المذكور رواية سيبويه الا أن سيبويه لم يشتر من
قريب أو بعيد الى ان الشاعر اضطر الى تغيير حرف القافية.

فك المدغم:

ذكر المعري ان المدغم قد يظهر اذا دعت الضرورة الى ذلك ، ومنه قول زهير: (٢)

ما يَلْفُها إِلَّا بِشِكةِ باسِلٍ يخشى الحوادثَ حازمٍ مستعدٍ

أي : مستعدٌ. (٣). وذكر سيبويه ذلك فقال: « وَقَدْ يَبْلُغُونَ بِالْمَعْتَلِ الْأَصْلَ
فَيَقُولُونَ: رَايِدٌ فِي رَايِدٍ، وَضَنِينَا فِي ضَنُونَا، وَمَرَرْتُ بِجَوَارِي قَيْلٍ ». (٤)

نصب المنادى العلم: ذكر المعري ذلك في قول المهلهل (٥):

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

(١) ينظر: خزنة الادب ٢٥٥/٥

(٢) في ديوان زهير، ص ٤٨: لم يَلْفُها إِلَّا بِشِكةِ حازمٍ

(٣) ينظر: رسالة الصاهل والشاحج ١٢٩ - ١٣٠

(٤) الكتاب ٢٦/١

(٥) ديوان المهلهل بن ربيعة ، ص ٥٩ برواية (نحرها) بدل (صدرها)

فقد نصب (عدياً) وأصله (عديُّ) بالضم لأنه اسم علم ، لأن ((المرفوع من الأعلام في النداء لما لحقته الضرورة فنون، رجع إلى أصله وهو النصب)) (١) ، إلا أن ابن عصفور رواه بتتوين الضم (عَدِيٌّ) ((إجراءً له مجراه قبل النداء)) (٢)

استعمال صيغة (فَعْل) بدل (فَعَال)

أشار المعري الى أن الضرورة قد تحكم الشاعر بأن يحول صيغة (فَعَال) الى (فَعْل) إذ قال: ((والضرورة تحمل الرجل على أن يفارق من الأتباع من هو إليه محتاج مفتقر، إلا أنه عند الشدة يقتصر على اللوازم، كما قال " العبدي " :

وسائِلَةٌ بِثَعْلِبَةَ بْنِ سَيِّرٍ وقد علقَتْ بِثَعْلِبَةَ العُلُوقِ

يريد: بثعلبة بن سيار، فرده من: فعال وهو اسم فاعل، إلى: فعل، وهو مصدر.)) (٣) لكنه ذكر أن صيغة فعال اسم فاعل والصحيح هي صيغة مبالغة . وقد يبيح المعري بقدر محدود هذه الضرورات إذ يقول: ((وكيف آمن أن تدعي علي الخطأ أو الكسر أو الإحالة في المعنى ولا تسمح لي بالضرورات التي اصطلح عليها أهل النظام)) (٤) لكنه على الرغم من ذلك يرى أن الشاعر الجيد يتجنب الضرورة ولا يركن إليها لعلمه أنها نقص في موهبته أو نزره في بضاعته اللغوية.

(١) رسالة الصاهل والشاحج ص ٨٢

(٢) ضرائر الشعر ٢٥ - ٢٦

(٣) رسالة الصاهل والشاحج ص ٨٩

(٤) المصدر نفسه ص ٢٠٤

زيادة الحروف:

ينكر المعري بعض الضرورات التي يستعملها الشعراء ، وذلك عندما تزداد الألف والواو والياء في بعض الكلمات ، ويرى أنها مردودة في الشعر إلى الضرورات نحو قول امرئ القيس : (١)

كأنني بفتحاء الجناحين لقوة صيود من العقبان طأطأت شيمالي

إذ زاد الياء في كلمة (شمالي) ، ويذكر ابن عصفور أنها من إنشاء الياء عن الكسرة (٢) ، وقول الراجز :

أعوذ بالله من العقرب الشائلات عقد الأذنان

فزاد الألف في كلمة (العقرب) ويرى المعري أن هذه الزيادات شاذة ونادرة ولا يعتقد أن شاعراً قوياً في الفصاحة يريد مثل هذه الزيادات ، ويرد بعض الزيادات في الشعر إلى الرواية ، إذ يجوز أن ينطق بالشعر بغير الفصيح وأن البيت إذا قاله القائل حمله الراشد واللغوي وربما أنشد من العرب غير الفصيح ، فيعد بطبعه الرديء (٣) ، وليس كلهم يعدها من الضرورة ، فقد تسمى الف الإقحام (٤) ، وقد يطلقون عليها ((ألف الإفحام ، نحو: كلكال وعقرب في تفخيم الكلل والعقرب)) (٥) ، ويرى بعضهم أن الألف زيدت لأجل القافية (٦) ، ومنهم من يعدها من الإشباع وهم أهل الصرف (٧) ، أي : اشبعت الفتحة فصارت الفاء ، وهذا الإشباع ((لا يكون الا في

(١) ديوان امرئ القيس ص ١٢٩

(٢) ينظر: ضرائر الشعر ٣٦

(٣) ينظر: رسالة الملائكة للمعري ٢١٧

(٤) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي ٢٦٢

(٥) بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي ٥/٢

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (سبب)

(٧) ينظر: تاج العروس (عقرب)

ضرورة الشعر عند بعضهم)) (١) . ويعدها ابن عصفور من إشباع حركة الفتح فنشأ عنها ألف وأصلها : عقرب فصارت : عقراب (٢)، إلا أن بعض المحدثين يعد ذلك تكلفاً. (٣) لكن المجوزين استدلوا على جوازها بقراءة هشام (أفئدة) بياء بعد الهمزة (٤) في قوله تعالى {فَجَعَلْ أَفئدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ} (٥) فقد أشبع الكسرة حتى صارت ياءً.

ونرى المعري يعلق على قول الشاعر زهير بن أبي سلمى (٦):

عليهنّ فرسانٌ كرامٌ لباسهم
سوابيغٌ زعفٌ لا تحزمها نبلٌ

فالزيادة هنا بغير ضرورة لأنه لو حذف الياء لا يضر بالبيت ، فالمعري يعتمد على وزن البيت في دفع الضرورة ، والوزن لا يختل حينما تحذف الياء منه ، وقد كان المعري موفقاً فيما ذهب إليه ، لأن في هذا البيت رواية أخرى ولم تكن الياء في كلمة (سوابغ) ولا يخل حذفها في استقامة البيت ، ومع إقرار ابن عصفور بذلك إلا أنه يعد زيادة الياء فيها ضرورة (٧).

ويتحدث المعري عن الواو والياء اللاحقتين بهاء الإضمار نحو (له) و(به)

يحذفان عند الضرورة ، فربما بقيت الحركة وربما ألغيت، نحو:

ولا يسألُ الجارُ الغريبُ إذا شتًا ... بما زحرتُ قَدري به يومَ ودّعا

فإنَّ يَكُ عَنَّا أو سَمِيناً فإنني ... سأجعلُ عينيه لنفسه مَقْنَعاً (٨)

(١) روح المعاني للآلوسي ٢٣/٢٣٩، وينظر: البحر المحيط ٣/٢١٤؛

(٢) ينظر: ضرائر الشعر ٣٣

(٣) ينظر: الظواهر الاسلوبية في القرآن / القسم المسبوق بلا النافية ، رفاه محمد علي زيتوني (-islamselect.net

(mat) حذف حروف المعاني للضرورة، أ.د. أحمد عبدالله السالم، alukan.net/literaturelanguage

(٤) ينظر: التيسير في القراءات السبع للداني ٩٥، تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري ٤٥؛

(٥) سورة إبراهيم/ من الآية ٣٧

(٦) في ديوانه ص ٨٤: (علبها أسود ضاربات لبوسهم سوابغ بيض لا تُحرقها النبل) بلا زيادة ياء .

(٧) ينظر : ضرائر الشعر ٣٧

(٨) رسالة الصاهل والشاحج ص ١٤٦ - ١٤٧

حذف التنوين:

ومن الضرورات التي أوردتها المعري حذف التنوين ، نحو قول الشاعر:

كفاني ما خَشِيتُ أبو فراسٍ ... ومثلُ أبي فراسٍ كفى وزادا^(١)

والشاعر الجيد إذا استعمل الضرورة حاول أن يخلص منها سواء بالإعتماد على موسيقى البيت في إقامة الوزن مثل تسكين الحرف ، أو لغة من لغات العرب ، أو التعويل على الرواية التي تتفق مع التركيب السليم .

تذكير المؤنث:

ذكر المعري أن الشاعر قد يضطر أحياناً إلى تذكير المؤنث ، نحو قول عامر بن جوين الطائي :

فلا ديمةٌ ودقت ودقها ولا أرضٌ أبقلَ إبقالها^(٢)

ويجيز بعض النحاة تَرْكُ هذه التاء في الشَّعْرِ إِنْ كَانَ التَّأْنِيثُ مَجَازِيًّا^(٣) ، قال ابن عقيل: ((وقد تُحْدَفُ التاءُ من الفعلِ المسنَدِ إلى ضميرِ المؤنثِ المجازيِّ، وهو مخصوصٌ بالشَّعْرِ))^(٤) وهذا يدل على إن تأنيث الأرض هو تأنيث غير حقيقي ، قال أبو البركات الأنباري: ((فإنما قال: أبقل بالتذكير؛ لأن تأنيث الأرض غير حقيقي، وليس في اللفظ علامة تأنيث، فصار بمنزلة غير مؤنث .وهذا النحو يجيء في الشعر خاصة، فلا يدل على التذكير.))^(٥) .وقد رفض بعض المحدثين مثل سعيد الأفغاني هذا القول لأن البيت فيه روايتان إحداهما بإثبات التاء ، اذ قال: لا يحتج بما له روايتان إحداهما:

(١) رسالة الصاهل والشاحج ص ١٤٦ - ١٤٧

(٢) ينظر: رسالة الصاهل والشاحج ص ١٣٠

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١٠٨/٢

(٤) شرح ابن عقيل ٤٨٠/١

(٥) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ١/١

مؤيدة لقاعدة تُزعم، والثانية لا علاقة لها بها، لاحتمال أن الشاعر قال الثانية، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال: ادعى بعضهم أن (الأرض) تذكر وتؤنث، واستشهد للتذكير بقول عامر بن جُوَيْن الطائي في إحدى الروايتين:

فلا مُزنةٌ ودقتُ ودَقَّها ولا أرضٌ أبقلُ إبقالها

والرواية الثانية: ولا أرضٌ أبقلتِ إبقالها فإن لم يكن لتذكير (الأرض) غير هذا الشاهد فلا يحتج به، لأن الأكثر أن الشاعر قال (أبقلت) اللغة المشهورة المجمع عليها.)) (١)

قطع ألف الوصل:

من الضرورات التي أشار إليها المعري قطع ألف الوصل ، وهذا موجود في الشعر بكثرة ويلجأ إليه الشعراء الكبار، إذ يقول: ((وبعض الناس تؤضه الشدة إلى قطع الحميم وفرق الأليف وعقوق الوالد والولد، فيكون مثله مثل الشاعر لما اضطر لقطع ألف الوصل كما قال الراجز:

لَمَّا رَأَتْ شَيْبَ الْقَذَالِ عَيْسَا
وَفَوْقَ ذَلِكَ لِمَةً خَلَيْسَا
قَلَّتْ وَصَالِي وَاصْطَفَتْ إِبْلِيسَا
وَصَامَتِ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيْسَا
عِبَادَةٌ كُنْتُ بِهَا نَقْرِيسَا)) (٢)

إشباع الحركة: يتحدث المعري عن اشباع الحركة حتى يتولد منها حرف كقول الراجز

خود اناة كالمهل عطبول كأنما ريقها القرنفول

فهذا الموضوع ضرورة كما هو معروف (٣)

(١) الموجز في قواعد اللغة العربية ٢

(٢) ينظر: رسالة الصاهل والشاحج ص ١٢٩

(٣) ينظر: الضرائر ص ٢٨٣، رسالة الصاهل والشاحج ص ١٤٥

ويعلق المعري على هذا البيت بقوله: إن طيباً تقول: أنظورُ بمعنى أنظرُ، قال الشاعر:

وأني أينما يثني الهوى عنقي من حيثما يمموا أدنو فأنظورُ^(١)
فهنأ خرجت الكلمة من الضرورة الى احدى اللغات وهو يؤكد بدفع الضرورة .

ولكن هناك من يعدها من الضرورة ، وبعضهم يذكرون أنها من الإشباع ، أي أشبع حركة الضم حتى صارت واواً ، غير أن ابن عصفور يعد الإشباع من الضرورات ، ((ومنها: إشباعُ الحَرَكةِ، فينشأ عنها حرفٌ من جنسها)).^(٢) وعنده أن قوله: القرنفول أصله: قَرْنُفُل ، وقوله: أنظور أصله: أنظرُ، فأشبعت الواو عن الضمة^(٣).

(١) ينظر: رسالة الصاهل والشاحج ص ١٤٥

(٢) ضرائر الشعر ٣٢

(٣) ينظر: ضرائر الشعر ٣٥

الخاتمة:

بعد أن عرضنا مسألة الضرورة الشعرية التي تعد من القضايا المهمة في النقد اللغوي نجد براعة المعري في عرضها بشخصية تدل على أنه ناقد مضطلع بالتراث العربي وبحثها بحثاً شاملاً يدل على سعة اطلاعه على قضيته و مشاكلها ، وسوغ استعمالها لأنه لا يريد أن يسد المنافذ أمام الشعراء ليتمتع الشعراء بقسط ضئيل من الحرية التي تمكنهم من التصرف بالألفاظ والتراكيب وبذلك ظهرت شخصيته ناقداً لغوياً له آراء سديدة تتم عن رسوخ قدمه في المنهاج النقدي وتكشف قدرته بتذوق أسرار اللغة ودقائقها الجمالية وفي تقسيماته للضرورات من حيث كونها مقيسة ومسموعة وشاذة ، وأخذ هذا الموضوع طريقه لعناية أهل اللغة والنحو في القرن الثاني الهجري والذي على أساسه قام الخلاف النحوي وفي جواز الضرورات أجاز للشعراء أن يخرقوا قواعد اللغة و ينبوا عن المقاييس النحوية والصرفية ، فالنقد وراء العلم اللغوي والمعرفة بالنقد حتى ظهرت طبقة من النقاد جمعت إلى العلم باللغة و البصر بالنحو طبعاً مهذباً وذوقاً مصقولاً ونجد ان سبب كره المعري للضرورة هو احساسه بالاختلاف الواقع بين الشعر والنثر ، فالشعر له منطقته الخاص به وعلاقاته المميزة التي تجعله يختلف عن النثر ويبعده عنه و عن طبيعته ، وبذلك يميز بين الشعر والنثر على انهما شكلان متمايزان من حيث كونهما نوعين من الكلام البليغ وهي تنم عن نظرة واعية تساعد الشاعر المجيد على الاستفادة من الرخصة دون الركون والاعتماد عليها دائماً لأنها تدل على ضعف في ثروته اللغوية.

ختاماً نسأل الله تعالى أن يوفقنا لخدمة لغة القرآن الكريم إنه سميع مجيب الدعاء وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المضام

١. إتجاهات النقد في القرن الخامس الهجري د. منصور عبد الرحمن - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٧٧ م.
٢. أدب الكاتب: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري: تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد- المكتبة التجارية - مصر - ط ٤ - ١٩٦٣ م
٣. الاعلام: (الزركلي) خير الدين ط ٤- دار العلم للملايين - ١٩٧٩ م.
٤. أساس البلاغة: الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ت ٥٣٨ هـ) دار صادر بيروت - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
٥. أسرار العربية: عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد أبو البركات الأنباري- تحقيق : د.فخر صالح قدارة- دار الجبل- بيروت - ط ١ - بيروت - ٣ - ١٩٨٦ م.
٦. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: تحقيق إبراهيم الابياري- دار الكتاب- لبنان بيروت - ٣ - ١٩٨٦ م.
٧. الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي : تحقيق د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ - ١٩٨٨ .
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : دار الفكر - دمشق.
٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري: دار الجيل - بيروت،
١٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي(٨٤٩هـ/٩٩١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم: المكتبة العصرية.
١١. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة- محمد بن يعقوب الفيروز أبادي- تحقيق: محمد المصري: جمعية إحياء التراث الإسلامي - ط ١ - ١٤٠٧ هـ.
١٢. البحر المحيط- أبو حيان الاندلسي، تحقيق: عادل أحمد، علي معوض- دار الكتب العلمية بيروت- ط ١ - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
١٣. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي (محب الدين- أبوالفيض محمد مرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) المطبعة الخيرية- مصر - ط ١ - ١٣٠٦ هـ.

١٤. تنزيل الايات على الشواهد من الأبيات، شرح شواهد الكشاف محب الدين الأفندي (ت ١٠١٦هـ) شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده.
١٥. التيسير فى القراءات السبع: الامام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني - دار الكتاب العربي - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤
١٦. الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي: تحقيق: د. علي توفيق الحد مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٤ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٧. جمهرة اللغة: ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن ت ٣٢١هـ) تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي - دار العلم للملايين - بيروت ط ١ - ١٩٨٦م..
١٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان (أبو العرفان محمد بن علي ت ١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
١٩. حذف حروف المعاني للضرورة، أ.د. أحمد عبد الله السالم،
alukan.net/literature/language
٢٠. الخصائص: تأليف أبو الفتح عثمان بن جني: تحقيق: محمد علي النجار - عالم الكتب - بيروت.
٢١. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ - ١٠٩٣ هـ) - تحقيق: محمد نبيل طريفي، اميل بديع اليعقوب - دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م
٢٢. الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين محمد خير الحلواني - حلب - ١٩٧٤م.
٢٣. ديوان امرئ القيس: ضبطه وصححه: الأستاذ مصطفى عبد الشافي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ٥ - ١٤٢٥هـ - ٢٠٤٤م.
٢٤. ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٥. ديوان المهلهل بن ربيعة: شرح وتحقيق: أنطوان محسن القوال - دار الجيل - بيروت - ط ١ - ١٩٩٥م.
٢٦. ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب - دار الثقافة - بيروت - ط ١ - ١٩٦٠م.

٢٧. ديوان الراعي النميري (عبد بن حصين ت ٩٠هـ - ٧٠٨م)، تحقيق: محمد نبيل الطريفي ٢٠٠٠م.
٢٨. رسائل أبي العلاء المعري، عباس احسان - دار الشروق
٢٩. رسالة الغفران: أبو العلاء المعري. مصدر موقع الوراق.
٣٠. رسالة الصاهل والشاجح: لابي العلاء المعري، تحقيق: د. عائشة عبدالرحمن - دار المعارف - مصر - القاهرة - ١٩٧٣م.
٣١. رسالة الملائكة: أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان المعري - تحقيق: عبد العزيز الميمني - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
٣٢. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي دار القلم - دمشق، ط ١، ١٩٨٥.
٣٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط ٢٠٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٣٤. شرح ديوان جرير، (جرير بن عطية الخطفي) محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، مصر - ١٩٣٥م.
٣٥. شرح الاشموني على الفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى الفية ابن مالك الاشموني أبو الحسن علي بن محمد ت ٩٢٩هـ - نشر مكتبة النهضة المصرية - مصر - ط ٣ - (د ت).
٣٦. شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر - بيروت - ١٣٨٩هـ -
٣٧. شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي النحوي (ت ٦٨٦هـ) - تحقيق: الأساتذة: محمد محيي الدين عبد الحميد، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف - دار الكتب العلمية - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م
٣٨. شرح المفضليات، تحقيق: أحمد شاكر، عبدالسلام هارون - دار صادر للكتب - بيروت - لبنان.

٣٩. شعر زياد الأعجم ، جمع وتحقيق ودراسة : الدكتور يوسف حسين بكار، دار المسيرة ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
٤٠. الصحابي في فقه اللغة : أحمد بن فارس، (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر - مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة - ١٩٧٧م .
٤١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية - تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤ ١٤٠٧ هـ -
٤٢. الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، د. جابر أحمد عصفور - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٧٤م .
٤٣. الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر ، محمد شكري الالوسي، مكتبة دار البيان - بغداد - دار صعب - بيروت د ت .
٤٤. ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد دار الأندلس للطباعة والنشر - ط ١ - ١٩٨٠م .
٤٥. العمدة في صناعة الشعرونقده : ابو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣هـ)، عني بتصحيحه: محمد بدرالدين الحلبي - ط ١ - ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م مطبعة السعادة
٤٦. القوافي: الأخفش الأوسط، تحقيق: الأستاذ أحمد راتب النفاخ - دار الأمانة - بيروت - ١٩٧٤م .
٤٧. القوافي : أبو يعلى التتوخي، (عبدالباقي بن أبي الحسين عبدالله بن المحسن التتوخي) تحقيق: د. عوني عبدالرؤوف - مكتبة الخانجي - مصر - ط ٢ - ١٩٧٨م .
٤٨. القياس النحوي بين التجريد العقلي والاستعمال اللغوي، د. حسن منديل حسن العقيلي، (شبكة صوت العربية).
٤٩. الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ) المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة - ط ٣ - ١٤١٧ هـ -
٥٠. الكتاب: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠هـ) تحقيق عبدالسلام هارون - القاهرة - ١٩٨٢م .
٥١. كتاب الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (٣٩٥هـ) - مطبعة محمود بك - الأستانة - ط ١ - ١٣١٩ هـ .

٥٢. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري: دار صادر - بيروت
٥٣. اللباب في علل البناء والاعراب: أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله: تحقيق: غازي مختار طليمات: دار الفكر - دمشق: ط ١-١٩٩٥.
٥٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبدالحليم النجار ود. عبدالفتاح إسماعيل - ط ٢- دار سركين للطباعة والنشر - استانبول ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٥٥. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري - تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - بيروت - ط ٦ - ١٩٨٥.
٥٦. معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء - تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي - مصر - الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٥٧. المزهر في علوم اللغة وأنواعها السيوطي (أبو بكر جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ) شرحه محمد جاد المولى وأخران نشر دار الجيل - بيروت - د ت.
٥٨. مسائل خلافية في النحو: أبي البقاء العكبري: تحقيق: محمد خير الحلواني دار الشرق العربي - بيروت - ط ١، ١٩٩٢.
٥٩. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (١٣٢٧ - ١٤١٧ هـ) دار الفكر.
٦٠. موسوعة العروض والقافية، سعد بن عبدالله الواصل، موقع صيد الفوائد (www.saaaid.net/book/open)
٦١. النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨ هـ) ط ١٥، دار المعارف .
٦٢. النقد اللغوي عند العرب: د. نعمة رحيم العزاوي - مطبوعات وزارة الثقافة والفنون - الجمهورية العراقية - دار الحرية للطباعة - بغداد -
٦٣. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري - أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع - شيخ عموم المقارئ: بالديار المصرية.
٦٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق عبد الحميد هندراوي - مصر

٦٥. الوساطة بين المتبني وخصومه: علي بن عبدالعزيز الجرجاني ، (ت ٣٩٠ هـ)
تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل ابراهيم و علي البجاوي - المطبعة العصرية -
بيروت - ط ١ - ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

Abstract

This research speaks about a topic which takes a great and wide care and dispute of many Arabic linguists , which is the " Poetic Necessity " , it does not speak about necessity in general but it chooses one of the scientists and writers who they had the stops and signals on this topic in many places in their books .Abu Ala Mari was among the scientists who stood up to this issue in several places and on many occasions and this was evident in his works .

We have chosen this topic to see how Abu Ala Mari see "Necessity" and how it is different from other , and how he compares the necessities of language , among other necessities .

This research consists of an introduction and two sections , the first shows his critical view to poetic necessity , and the other is talking about Mari point of view in the linguistic and grammatical necessities .And a conclusion which includes a summary of the results that have been reached .

After showing the issue of poetic necessity , one of the important issues in the linguistic criticism , we find the skill of Mari in displaying it in a character shows that he is a skillful critic in the Arab heritage and he makes a comprehensive research on it that proves his capacity on his issue and its problems , and he authorized their use because ge does not want to close the ways in front of poets to let poets enjoy a little bit of freedom that enables them to act on words and structures and thus appeared his personality as a linguistic critic has sound views reflect the firmness of his critical platform and his ability in tasting secrets of language and intricacies aesthetic is revealed , and in the subdivisions of the necessities in terms of being measured , audible and irregular this subject took its way to the attention of the people of language and grammar in the second century AH which on this basis the dispute in the grammar arise , and in the authorization for necessities he authorized poets to violate the rules of language , and stay

away from morphological and syntactic standards . Criticism behind linguistic science and knowledge in criticism until the appearance of a layer of critics gathered into science language and the sight of grammar a polite course and a refined taste .We find that the reason of Mari hating for necessity is the fact his sense of difference between poetry and prose , poetry has its own logic and its distinctive relations that makes it different from the prose and keeps it away from it and its nature , and thus he distinguishes between poetry and prose in that they are two distinct forms in terms of their being two types of rhetoric speech which reflect the conscious look and help the shrewd poet to take advantage of the license without relying and depending on it always because it shows the weakness of his linguistic fortune .

Finally ,we ask God Almighty to help us to serve the language of the Koran , pray that He listens and responds , supplication and prayer to thank God

﴿الضرورة الشعرية﴾ عند المعري ﴿

د. سري قحطان حمدان / م.م يسرى ناصر غازي

﴿ملخص البحث﴾

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه

أجمعين. أما بعد:

فهذا البحث يتحدث عن موضوع أخذ حيزاً كبيراً من العناية والجدل عند كثير من علماء اللغة العربية، ألا وهو موضوع الضرورة الشعرية، ولكن لا يتحدث عن الضرورة عامة بل تم اختيار أحد العلماء والأدباء الذين كانت لهم وقفات وإشارات لهذه المسألة في مواضع كثيرة من مؤلفاتهم ، فقد كان أبو العلاء المعري من جملة العلماء الذين تصدوا لهذه المسألة في مواضع ومناسبات عديدة وظهر ذلك جلياً في مؤلفاته .

لقد اخترنا هذا الموضوع لنرى كيف كان أبو العلاء ينظر إلى الضرورة و بماذا يختلف عن غيره وكيف كان يقارن بين الضرورات في اللغة وبين غيرها من الضرورات.

وهذا البحث يتألف من مقدمة ومبحثين، الأول: يبين نظرتة النقدية إلى الضرورة الشعرية، والآخر: يتحدث عن وجهة نظر المعري في الضرورات اللغوية والنحوية. وخاتمة البحث التي تتضمن ملخصاً للنتائج التي تم التوصل إليها .

الباحثان